الإنتقال من نحو الجملة إلى نحو النّصّ دراسة في المقولات والأسس والدّوافع

Shift from grammar of sentence into text grammar, study in utterances, bases, motive

أنساعد حليمة السعدية

جامعة عبد الحميد ابن باديس ـ مستغانم.

إشراف أ.د بلقندوز لهواري

halima.ensaad@gmail.com

تاريخ الارسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2019-01-27	2019-04-01	2019-06-01

ملخّص:

شهدت السّاحة اللّسانيّة في السّتينات من القرن الماضي تحوّلا جذريّا في النّظرة إلى النّصوص والخطابات، فبعدما كانت جل الدّراسات والأبحاث والتّوجّهات اللّسانيّة محصورة في إطار الجملة ومنكبّة على دراستها وتحليلها، ظهرت جهود مجموعة من الباحثين منادية بضرورة تجاوز نحو الجملة إلى فضاء أوسع وأكثر ملاءمة للدّراسة أيّ النّصّ، وهذا ما سنسعى للكشف عنه في هذه الورقة البحثيّة واقفين على أهمّ هذه الجهود ودواعي التّأسيس لهذا الحقل المعرفيّ الجديد الذي عرف بنحو النص، وعلاقته بنحو الجملة وأهمّ المقولات والأسس الّتي استند عليها كلّ واحد منهما، وكيف تغيّرت وتطوّرت بتغيّر النّظرة لتحليل الخطاب والنّصّ.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، الجملة، النص، الخطاب، المنهج، الموضوع.

Abstract:

In the 1960s, the linguistics field has witnessed a profound shift in view of the texts and discourses, when most of studies, researches and linguistics trends confined in the scope of sentence and involved in its study and analysis, a team of scholars efforts emerged , calling to necessity to overtake towards sentence into a wider space and most appropriate to study any text, and that is what we shall try to reveal it in this research paper, focusing on the most significant of these efforts and the need to establish to this new field of knowledge which was known for a text grammar, its relationship with the grammar and most important utterances and the bases which each one has been based on it, and how to changed and developed by changing the look to analyze the speech and text

This article aims to follow the qualitative shift which has been witnessed by linguistics in terms of methodology, topic and purpose and most important motivations which were behind this shift, answering a question including: Does the text grammar cancel the grammar of sentence ? Or is it a stretch to it and it is a necessity of developments of linguistics? And what is the relationship of text grammar with the grammar of sentence?

Keywords: linguistics, clause, text , speech, methodology, subject

عكفت الدّراسات اللّغويّة منذ القدم على دراسة الجملة من حيث بنيتها ونحويّتها وقواعدها (البسيطة أو المركّبة)، ووقف النّحو التّقليديّ عند حدودها باعتبارها الوحدة اللّغويّة الأساسيّة والكبرى القابلة للتّحليل اللّسانيّ والوصف النّحويّ وظلّت كذلك طيلة النّصف الأوّل من القرن العشرين، ثمّ عرف الدّرس اللّسانيّ بعدها تحوّلات كبرى كان الدّافع الأكبر لها هو البحث عن وحدة أكبر من الجملة تفي كلّ حدود البحث اللّسانيّ ممّا أنتج في نهاية المطاف علما جديدا هو "نحو النّصّ" وهو حقل معرفيّ جديد جعل من النّصّ موضوعه الأساسيّ والشّرعيّ، ومن هنا بدأت تظهر المزالق الّتي وقعت فيها الدّراسات النّحويّة واللّسانيّة السّابقة المحصورة في نطاق الجملة وأهمّها أنّ الجملة لم تعد كافية لكلّ مسائل الوصف اللّغويّ من حيث الدّلالة والتّداول والسّياق الثّقافيّ العامّ، و لم ينشأ هذا الحقل المعرفيّ من فراغ وإنّما كان قائما أساسا على نحو الجملة وامتدادا لها.

وهو اتّجاه أخرج الدّراسات اللّسانيّة من بوتقة التّحليل الجمليّ إلى فضاء أوسع هو الفضاء النّصّيّ ، إذ تقول خولة طالب ابراهيميّ في هذا الصّدد: " هذا هو في نظرنا التّحوّل الأساسيّ الّذي حدث في السّنوات الأخيرة في الدّراسات اللّسانيّة لأنّه أخرجها نهائيّا من مأزق الدّراسات البنيويّة التّركيبيّة الّتي عجزت عن الرّبط بين مختلف أبعاد الظّاهرة اللّغويّة البنيويّ والدّلاليّ والتّداوليّ."[1]

من هنا جاء نحو النّصّ تجاوزا لنحو الجملة بمختلف توجّهاته، وهذا التّجاوز لم يكن تحوّلا طفيفا في اسم العلم أو موضوعه إنّما انتقال في المنهج وإجراءاته وأهدافه ومقولاته التّأسيسيّة.

واتّسمت الجملة في النّحو العربيّ بالغموض والالتباس فاختُلف في تعريفها نتيجة تداخلها مع مفهوم الكلام، فانقسم النّحاة إلى فريقين فريق جعل الكلام والجملة واحدا من أمثال ابن جنّي والزّمخشريّ والجرجانيّ.

يقول ابن جنّي(ت392ه): "الكلام كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد بمعناه، وهو الّذي يسمّيه النّحويّون الجمل."[2]

ويقول الزّمخشريّ(ت538ه): "الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك و بِشرٌ صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ، وانطلق بكر وتُسمى الجملة.[3]

ويقول ابن يعيش في شرح المفصّل: "اعلم أنّ الكلام عند النّحويّين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه ويسمّى الجملة نحو: زيد أخوك وقام بكر"[4].

ويتبعهم الجرجانيّ في كتابه الجمل باب المفرد والجملة بقوله: "اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سُمّي كلاماً وسُمّي جملة، والائتلاف يكون بين الاسم والفعل، وبين الاسمين، كقولك: زيد منطلقٌ، وبين الاسم والحرف في النّداء خاصّة نحو: يازيد"[5].

نلاحظ ممّا سبق أنّ تعريف الجملة عندهم يوافق الكلام بشرط تمام المعنى وحصول الفائدة.

ثمّ استقلّ كلّ منهما بشكل حاسم على يد ابن هشام الّذي فرّق بينهما في قوله: " الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره: كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللّصّ وأقائم الزيدان؟، وكان زيد قائما، وظننته قائما، وبهذا يظهر لك أنّهما ليس بمترادفين كما يتوهّمه كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل".[6]من هنا فصّل بن هشام بينهما باعتبار الجملة أوسع وأعمّ من الكلام.

وهو نفس ما ذهب إليه الجرجانيّ في التّعريفات بأنّ "الجملة عبارة عن مركّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: "زيد قائم" أو لم يفد كقولك: "إن يكرمني" فإنّه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقا"[7].

ويجمع الكثير من الدّارسين على أنّ أوّل من استخدم مصطلح الجملة هو محمّد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) الّذي قال في المقتضب: "وإنّما كان الفاعل رفعاً، لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب." [8] ثمّ تبعه تلميذه ابن السّرّاج (ت316هـ) فقال: "والجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر".[9]

أمّا سيبويه فلم يعرّف الجملة ولم ترد في كتابه بهذا المصطلح إنّما وردت عنده بمعناها اللّغويّ في عدّة مواضع، في حين تردّد مصطلح الكلام كثيرا وبمعان متعدّدة.

"و يصنّف النّحاة الجملة بحسب نوع الكلمة الّتي تقع في صدارة الكلام، فإن كانت الكلمة المتصدّرة فعلا كما في: "ظهر الحقّ" عدّت الجملة فعليّة، وإن كانت اِسما مرفوعا كما في: "الحقُّ ظهر" عدّت الجملة اسميّةً، ويتّضح بما سبق أنّ:

الجملة الفعليّة: هي إسنادٌ بين فِعلٍ متصدّر وفاعل يتلوه.

الجملة الاسميّة: هي إسنادٌ بين اِسمٍ متصدّر هو المبتدأ وحُكمٍ منسوب إليه وهو الخبر."[10]

في المقابل يرى حسين منصور الشّيخ أنّ النّحاة قد أهملوا الجملة بقوله و"لم يول النّحاة العرب اهتماماً كبيراً في دراستهم النّحويّة لمسألة دراسة الجملة العربيّة، من حيث تأليفها وتركيبها والعلاقات داخلها وفيما بينها، فيما عدا ما قام به ابن أمّ قاسم المراديّ (ت749م) الّذي كتب رسالة في جمل الإعراب، وتلاه بعد ذلك ابن هشام الأنصاريّ (ت761م) الّذي عقد للجملة بحثا مستقلّا هو الباب الثّاني من كتابه مغني اللّبيب. وفي هذه الفترة أيضاً كتب شهاب الدّين الأصبحيّ العُنّابي (ت776م) رسالة نحويّة صغيرة بعنوان "الحُلَل في الكلام على الجُمل"، وباستثناء هذه الأمثلة لا نجد اهتماما واضحا بالجملة في الدّراسات النّحويّة، إلّا ما رأيناه من اهتمام جيّد بدراستها من قبل بعض الدّارسين المحدثين".[11]

أمّا الجملة عند المحدثين فإبراهيم أنيس يرى "أنّ الجملة في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلّا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتّهمين قائلا: "من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟" فأجاب: "زيد"، فقد نطق هذا المتّهم بكلام مفيد في أقصر صورة[12]."

أمّا في الدّرس اللّساني فقد "تعدّدت وجهات نظر الدّارسين قديما وحديثا لها من حيث هي تكوين لسانيّ دال، وقد برز في هذا التّعدّد ما يقارب ثلاثمائة تعريف أحصى منها ريزر سنة 1931 مئة وأربعين تعريفا تختلف في وجه من وجوه التّحديد والرّسم، ممّا ترتّبت عليه صعوبات في مجال وصف التّراكيب".[13]

"ويمكن القول بشكل عامّ أنّه إلى منتصف السّتّينات كانت الجملة هي الّتي ينظر إليها مطلقا على أنّها الوحدة الأساسيّة في علم اللّغة، و أكبر ما يحاط به، وهي من ثمّ وحدة قابلة للدّراسة اللّغويّة. ويبدو هذا الموقف الأساسيّ لعلم اللّغة الجمليّ في أجلى صوره في تعريف بلومفيد *Bloomfield* للجملة تعريفا شكليّا صارما: "الجملة شكل لغويّ مستقلّ، لايدخل ـعن طريق أيّ تركيب نحويّ في شكل لغويّ أكبر".[14]

وكانت الجملة هي مدار دراسة تشومسكي والمحور الأساس الّذي قامت عليه النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في كلّ مراحلها حتّى أنّه عرف اللّغة في كتابه البنى التّركيبيّة 1957 بأنّها "مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل. كلّ جملة طولها محدود ومؤلّفة من مجموعة متناهية من العناصر."[15]

وحاول من خلال هذا التّصوّر رصد القوانين الشّاملة والقواعد العامّة الّتي تحكمها وتقديم التّفسير الكافي لتراكيبها.

وفي هذه الوقفة المهمّة سنتتبع كيف تعامل تشومسكي في كلّ مرحلة من مراحل تطوّر القواعد التّوليديّة التّحويليّة مع الجملة، بعدها آخر مرحلة توقّفت عندها لسانيّات الجملة.

في المرحلة الأولى من نظريّته وفي مؤلّفه(البنى التّركيبيّة 1957): فقد ميّز تشومسكي بين نوعين من الجمل، الجملة الأساسيّة الّتي أطلق عليها الجملة النّواة (*sentence kerne*) ووصف الجملة النّواة بأنّها بسيطة، وتامّة، وصريحة، وإيجابيّة، ومبنيّة للمعلوم.

و الجملة المشتقّة الّتي أطلق عليها الجملة المحوذلة (*transforme*)، الّتي وصفها بأنّها تنقصها خاصّة من خواصّ الجملة النّواة، وتكون إمّا استفهاما، أو أمرا، أونفيا، أو معطوفة(*coordinated*) أو متبعة(*subordinated*)، أو مدمجة (*embedded*). وقال بأنّ التّحويل يكشف لنا طريقة جليّة كيف تتحوّل الجملة النّواة إلى عدد من الجمل المحوّلة، و أتى بجملة من القواعد التّحويليّة الّتي قد تكون وجوبية (*obligatory*) أو جوازية(*optional*) منها:

الاستفهام والنّفي، والأمر، والمجهول، والعطف، والدّمج، والإتباع، والزّمن، والملحقات، والحدود الفاصلة (*boundaries*) ...إلخ[16]

انطلاقا من مبدأين أساسيين هما **التّوليد:** *génération* الّذي يدلّ على الجانب الإبداعيّ في اللّغة أي القدرة الّتي يمتلكها كلّ إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأمّ، بما فيها الجمل الّتي لم يسمعها من قبل. وكلّ هذا يصدر عن الإنسان بطريقة طبيعيّة دون شعور منه بتطبيق قواعد نحويّة معيّنة.[17]

إذ انطلقت نظريّته أساسا من قدرة المتكلّم على إنتاج وفهم الجمل الّتي لم يسمعها من قبل وذلك انطلاقا من قواعد ضمنيّة تمكّنه من توليد الجمل وتحويلها توليدا وتحويلا لا متناهيين.

أمّا المبدأ الثّاني فهو **التّحويل:** وتكمن مهمّته في تحويل البنى العميقة إلى بنى متوسّطة وسطحيّة. وبعبارة أخرى، فإنّها تربط البنى العميقة بالبنى السّطحيّة، ولكن إذا ما اقتضى الأمر تطبيق أكثر من عمليّة تحويليّة، فإنّ البنى المتوسّطة يقوم بتوليدها عدد من التّحوّلات حتّى يتمّ تكوين البنية السّطحيّة.[18] وتعتمد القواعد التّحويليّة على تركيب مكوّنات الجملة لتحولها من بنية عميقة إلى بنية سطحيّة.

وهذان المصطلحان لم يظهرا عند تشومسكي بطريقة جليّة إلّا في (مظاهر النّظريّة التّركيبيّة 1965) وخلاصة القول: "إنّ لكلّ جملة بنيتين: بنية عميقة و بنية سطحيّة. أمّا البنية العميقة فهي شكل تجريديّ (*abstract*) داخليّ يعكس العمليّات الفكريّة، ويتمثّل التّفسير الدّلاليّ الّذي تشتقّ منه البنية السّطحيّة من خلال سلسلة من الإجراءات التّحويليّة. وأمّا البنية السّطحيّة فتمثّل الجملة كما هي مستعملة في عمليّة التّواصل أي في شكلها الفيزيائيّ بوصفها مجموعة من الأصوات أو الرّموز و حسب التّحوليّين فإنّ هاتين الجملتين (كتب أحمد الرّسالة) و(كتبت الرّسالة من قبل أحمد) لا تختلفان إلا من النّاحية التّركيبيّة؛ أي على مستوى البنية السّطحية، ولكنّهما مرتبطتان ارتباطا وثيقا -إن لم نقل متطابقتان -على مستوى البنية العميقة[19].

ينطلق تشومسكي من أنّ كلّ جملة تحتوي على بنيتين: بنية عميقة، وبنية سطحيّة، يتمّ الرّبط بينهما عن طريق مجموعة من القواعد التّحويليّة.

كما ميّز بين نوعين من الجمل هما: الجمل الأصوليّة وغير الأصوليّة واللّتان ميّز بينهما انطلاقا من أنّ متكلّم اللّغة هو من يمكنه أن يحكم على مجموعة من الكلمات المتلاحقة من حيث أنّها تؤلّف جملة صحيحة أو غير صحيحة في لغته نسمّي الجملة الصّحيحة بالجملة الأصوليّة أي الجملة الموافقة للأصول اللّغويّة، والجملة غير الصّحيحة بالجملة غير الأصوليّة نسمّي مقدرة المتكلّم على الحكم على الجملة من حيث هي صحيحة أصوليّة أو منحرفة عن قواعد اللّغة غير أصوليّة بالحدس اللّغوي الخاصّ بمتكلّم اللّغة.[20]

أمّا نحو الجملة أو لسانيّات الجملة "فهي الّتي تدرس الجملة، بمختلف مكوّناتها الصّغرى: الفونيم، والمورفيم، والمقطع، والمونيم. وقد تدلّ لسانيّات الجملة على العبارة والمركّب (*Syntagme*) والكلم التّامّ الفائدة."[21]

ونحو الجملة عند سعد مصلوح هو" طراز من التّحليل النّحويّ يقيّد معالجته بحدود الجملة أو القول المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها ويرى فيها أكبر وحدة لغويّة يطمح لتحويلها وتقييدها".[22]

من هنا فإنّ فنحو الجملة هو النّحو الّذي لا يتجاوز في دراسته إطار الجملة، ولا يخرج عنها، وعن مكوّناتها باعتبارها أكبر شكل لغويّ قابل للتّحليل في حين يعرّف نحو النّصّ بأنّه " ذلك الفرع من فروع علم اللّغة، الّذي يهتمّ بدراسة النّصّ باعتباره الوحدة اللّغويّة الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمّها التّرابط أو التّماسك ووسائله، وأنواعه، والإحالة، أوالمرجعية، *Reference* وأنواعها، والسّياق النّصّيّ، *Textual Context*، ودور المشاركين في النّصّ (المرسل والمستقبل). وهذه الدّراسة تتضمّن النّصّ المنطوق والمكتوب على حدّ سواء."[23] ليركّز هذا العلم على النّصّ كبنية كلّيّة،

ويسعى إلى تحليل البنى النّصّيّة والعلاقات النّسقيّة الّتي تؤدّي إلى تماسك وترابط النّصوص وانسجامها ، ويقف على ما يجعل من النّصّ نصّا و العناصر الّتي تحقّق للنّصّ نصّيّته من جوانب متعدّدة أهمّها: التّرابط، والتّماسك، والإحالة، والسّياق النّصّيّ، ودور المشاركين في النّصّ. ما يدفعنا للقول أنّ نحو النّصّ يشمل نحو الجملة ويتجاوزه إلى تحليل شبكة العلاقات بين النّصوص برمّتها في حين يبقى نحو الجملة عاجزا عن تجاوز الجملة الواحدة.

بين نحو الجملة ونحو النّصّ:

سنقف في التّفريق بين النّحوين على أهمّ القضايا وأكثر الأسس الّتي ترتكز عليها العلوم وهي الموضوع، والمنهج بالإضافة إلى جملة من العناصر الأخرى.

الموضوع: "نحو الجملة هو صورة من صور التّحليل النّحويّ يقف في معالجته عند حدود الجملة ويرى أنّ الجملة هي الوحدة اللّغويّة الكبرى الّتي ينبغي أن يقعّد لها دون أن يتجاوزها إلّا في القليل النّادر"[24]. إذا فنحو الجملة يقف عند حدود الجملة وما يدخل في تكوينها من فونيمات، ومورفيمات، ومقاطع، ومونيمات، أو كما يعرف في تكوين الجملة العربيّة بالاسم والفعل والحرف، والعلاقات فيما بينها والقواعد الّتي تحكمها دون أن تتجاوز حدودها إلّا في القليل النّادر في حين تدرس لسانيّات النّصّ "ما يجعل النّصّ متّسقا ومنسجما ومترابطا، بالتّركيز على الرّوابط التّركيبيّة، والدّلاليّة، والسّياقيّة، سواء أكانت صريحة أم ضمنيّة. ولا تكتفي لسانيّات النّصّ بما هو مكتوب فقط، بل تدرس حتّى النّصوص الشّفويّة والملفوظات النّصّيّة القوليّة، أي: تبحث عن آليّات بناء النّصّ، ومختلف الوظائف الّتي يؤدّيها ضمن سياق تداوليّ معيّن[25]. فهي بهذا لا تكتفي بوصف البنية الدّاخلية للنّصوص، بل تتعدّاها إلى العلاقات الخارجيّة والوظائف الّتي تؤدّيها النّصوص في السّياقات التّداوليّة.

المنهج: يهتمّ نحو النّصّ على غرار نحو الجملة بالظّواهر والمعايير النّصّيّة المختلفة، فهو فرع من فروع اللّسانيّات "يُعنى بدراسة النّصّ وأبرز مميّزاته وحدّه وتماسكه واتّساقه والبحث عن محتواه الإبلاغيّ التّواصليّ، حيث تحتلّ النّصّيّة فيها مكانا مرموقا لأنّها تجري على تحديد الكيفيّات الّتي ينسجم بها النّصّ/ الخطاب (*Texte/Discours*) وتكشف عن الأبنية اللّغويّة وكيفيّة تماسكها وتجاورها، من حيث هي وحدات لسانيّة، تتحكّم فيها قواعد إنتاج متتاليّات منبنية".[26] ومعايير النّصّيّة كما حدّدها دي بوجراند هي الاهتمام بالاتّساق والانسجام في النّصوص، والمقصديّة والمقبوليّة والإعلاميّة، والتّواصليّة والمقاميّة والتّناصّ، كما تنظر لسانيّات النّصّ إلى النّصّ على أنّه حدث تواصليّ يضمّ مرسلا

ومتلقّيا وتبحث في محتواه الإبلاغيّ على عكس نحو الجملة الّذي يؤمن باستقلاليّة الجملة، فيعزلها عن السّياق ومختلف الظّروف المحيطة بها.

بالإضافة إلى فروق أخرى وردت في كتابات بعض الباحثين منها أنّ الأزهر الزّناد يفرّق بينهما من جهة التّصنيف ذلك أنّ الجملة تنقسم إلى "اسميّة" و"فعليّة" و"بسيطة" و"مركّبة". ومهما تعدّدت أنواعها تبقى تلك المعايير لغويّة صرفة يستنبطها النّحو الواصف لها من شكلها بصرف النّظر عن مدلولها. أمّا النّصّ فيصنّف إلى: "أدبيّ" و"قانونيّ" و"سياسيّ" و"فلسفيّ"...إلخ باعتماد موضوعه، ويقسّم إلى أصناف فرعيّة باعتماد معيار الشّكل وحدّه أو الشّكل والمضمون معا فالنّصّ الأدبيّ ينقسم إلى نثر وشعر باعتماد الشّكل اللّغويّ والشّكل الفنّيّ إلى رواية ومسرح وخرافة ومذكّرات... وتصنف مع معايير المضمون إلى تصنيفات أخرى ليخلص في الأخير إلى أنّ معايير التّصنيف في نحو الجملة أكثر قرارا وتجريدا من المعايير المعتمدة في تصنيف النّصوص، وهذا التّعدّد يعود إلى تداخل بين معايير علوم مختلفة تلتقي في موضوع واحد هو النّصّ[27].

في حين نُقل عن تمّام حسّان أنّه فرّق بينهما وفق ثلاثة مبادئ:

أوّلا: ما يختصّ به نحو الجملة: وينفرد نحو الجملة بأربعة معايير في نظره هي: [28]

الاطّراد: ومن ثمّ تكون القاعدة عندهم حَكَما على اللّغة الفصيحة على الرّغم من اعترافهم للشّذوذ بالفصاحة.

المعياريّة: ومعناها أنّ القاعدة معيار للصّحّة والخطأ، وهكذا جعلت المعياريّة القاعدة سابقة على النّصّ، فلا يرتضي النّحو نصّا إلا إذا وافق القواعد الّتي سبق استنباطها.

الإطلاق: بمعنى أنّ القاعدة النّحويّة صادقة على ما قيل من قبل وما سيقال من بعد، فهي الحَكَمُ الّذي يُردّ إليه الكلام

الاقتصار: على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة، فلا يتخطّاها البحث إلّا عند الإضراب أو الاستدراك ونحوهما. ومن هنا صحّ لهذا النّحو أن يسمّى "نحو الجملة".

في حين ينأى نحو النّصّ عن هذه الصّفات الأربع. فهو فيما يتعلّق بالاطّراد يعترف بالمؤشّرات الأسلوبيّة، وهي تصرّفات خاصّة يلجأ إليها منشئ النّصّ ليميّزه عن غيره وهو أبعد ما يكون عن المعياريّة والإطلاق؛ لأنّه نحو تطبيقيّ لا يأتي دوره إلّا بعد أن ينشأ النّصّ ويكتمل. ويتجاوز نحو النّصّ العلاقات بين حدود الجملة الواحدة إلى العلاقات الّتي تجمع أجزاء النّصّ كاملا دون تجزئته[29].

2- ما يختصّ به نحو النّصّ دون نحو الجملة: القصد والتّناصّ، ورعاية الموقف، والإعلاميّة والقبول.

3- ما يتفق فيهما نحو الجملة ونحو النّصّ وهما: التّضامّ والاتّساق.

العلاقة بين نحو الجملة ونحو النّصّ: يخلص محمد الشّاوش إلى وجود ثلاثة أنواع من العلاقات المختلفة باختلاف أوجه نظر أصحابها لكلا النّحوين هي: [30]

علاقة انفصال: ذهب بعض الدّارسين إلى وجوب الفصل بين نحو الجملة ونحو النّصّ باعتبارهما كيانين مختلفين منتميين إلى أصناف شكليّة متباينة، من بينهم *Gopink* وحجّتهم في ذلك أنّ اختلاف أصنافهما الشّكليّة يمنع تولّد أحدهما عن الآخر، من هذا المنطلق يكون النّصّ مجموعة والجملة عنصرا فردا.

علاقة اشتمال: وذهب فريق آخر إلى أنّ نحو النّصّ مشتمل على نحو الجملة تبعا لاشتمال النّصّ للجملة ، فكلّ ما دخل في موضوع لسانيّات الجملة فهو داخل في موضوع نحو النّصّ، والعكس غير صحيح فالعلاقة بهذا الاعتبار تتحوّل من القيام على التّكامل إلى القيام على الاحتواء والاشتمال، أي احتواء الكلّ (نحو النّصّ) للجزء (نحو الجملة)، وهو ما ذهب إليه *Wirrer* و *Van djik*.

استيعاب معكوس: في حين ذهب فريق ثالث إلى استيعاب الجملة للنّصّ، والمُنطَلَق فيه تقدير أفعال في البنية العميقة تمثّلُ فيها مكوّنات عمليّة القول، ففي بداية كلّ جملة أو نصّ يتمّ الانطلاق من تقدير فعل القول، فيصبح للنّصّ محلّ في الجملة يتحكّم فيه فعلُ القول، ويترتّب على هذا الاعتبار انضواء النّصّ في شكل الجملة باعتبارِه مكوّنا من مكوّناتِها.

وفي الأخير يمكننا أن نخلص إلى مجموعة النّقاط الآتية:

كانت الجملة والكلام معنيين لمفهوم واحد والّذي يفيد اللّفظ المستقلّ بنفسه المفيد بمعناه والّذي يحسن السكوت عليه، حتّى استقلّ كلّ واحد منهما على يد ابن هشام الّذي جعل الكلام يفيد: القول المفيد بالقصد، والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله.

تعدّدت تعريفات الدّارسين اللّسانيّين قديما وحديثا حتّى برز ما يقارب ثلاثمائة تعريف مختلف باختلاف وجهات نظر أصحابها وتوجّهاتهم.

ظلّت الجملة هي المسيطر على الفكر اللّساني واللّغوي والدّرس النّحوي حتّى نهاية السّتّينات، ويظهر هذا جليّا لدى كلّ من بلومفيلد الّذي عدّها الشّكل اللّغويّ الأكبر، وتشومسكي الّذي قامت نظريّته التّوليديّة التّحويلية في مختلف مراحلها أساسا على الجملة.

اختلف الباحثون في نوع العلاقة الّتي تربط بين النّحوين، وحاولوا الوقوف على جوانب الاشتراك والتّقابل بينهما ولم يرسوا بعد على برّ يفسّر نوع هذه العلاقة غير أنّنا نرى بأن لا غنى لأحدهما عن الآخر ونحو النّصّ لا يرفض نحو الجملة رفضا مطلقا ذلك أنّ قواعد نحو الجملة تمثّل جزءًا أساسياً غير قليل ينبني عليه نحو النّصّ وبما أنّ الجملة جزء من النّصّ فإنّ نحو النّصّ يعنى بالضّرورة دراسة العلاقات بين الجمل ليقف على التّماسك والتّرابط والاتّساق داخل النّصّ الكبير ليحكم عليه بالنّصّيّة من عدمها.

الهوامش :

1 خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، ط2, 2000م، الجزائر، ص167

2 أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ج1، دت، ص32.

3أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق نفخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص32.

4 موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج1، دت، ص20.

5 عبد القاهر الجرجاني، الجُمل، حققه وقدمه علي حيدر، أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق،1972، ص40.

6 ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج1، 1991، ص431.

7-محمد السيد الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت، ص70.

8أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقْتَضَب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ج1، 1994، ص146.

9 محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، 1996، ص64.

10 عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عيد العزيز مصلوح، نحو العربية، الكتاب الثاني، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2001، ص13-14.

11 حسين منصور الشيخ، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص13-14.

12ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص276-277.

13 نعمان بوقرة، لسانيات الخطاب مباحث في التأسيس والإجراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص17.

14فولفجانج هاينه من، ديتر فيهفيجر، تر فالح بن شبيب العجمي، مدخل إلى علم اللغة النصي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1419 هـ 1999م، ص19.

15 أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2007، ص209.

16 نفسه، ص207.

17 نفسه، ص206.

18 نفسه، ص207.

19 نفسه، ص212.

20 ينظر، ميشال زكريا، الالسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986، ص09.

21جميل حمداوي، محاضرات في لسانيات النص، مكتبة المثقف، ط1، 2015م، ص17.

22 سعد مصلوح، العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، الكتاب التذكاري بقسم اللغة العربي، جامعة الكويت، 1990، ص406.

[23] صبحي ابراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق؛ دراسة تطبيقية على السور المكية، ج1، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000م، ص36.

24 أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2001م، ص65.

25 جميل حمداوي، محاضرا في لسانيات النص، ص 26-27.

26أحمد مداس بن عمار، تحليل الخطاب الشعري من منظور اللسانيات النصية، تحولات الخطاب النقدي المعاصر، كلية الآداب، جامعة اليرموك، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، 2006، ص 495.

27 ينظر، الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1993، ص17.

28 سعد عبد العزيز مصلوح، المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن كتاب في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقافات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004، ص209-210.

29 ينظر، أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص73-74.

30 ينظر، محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس "نحو النص"، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، الجزء1، 2001، ص100-101.